



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: محددات كفاية رأس المال وأثرها على درجة الأمان المصرفي "دراسة تطبيقية على المصادر الخاصة السورية"

اسم الكاتب: د. ماهر عياش الأمين، د. محمد عبد الغني البهلوان، عبد الرحمن عمر الحارس

[رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4498](https://political-encyclopedia.org/library/4498)

تاريخ الاسترداد: 2025/05/17 12:19 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

[المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use](https://political-encyclopedia.org/terms-of-use)

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



محددات كفاية رأس المال وأثرها على درجة الأمان المصرفية دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية"

الدكتور ماهر عياش الأمين*

الدكتور محمد عبد القوي البهلوان**

عبد الرحمن عمر الحارس***

(تاریخ الإیادع 25 / 11 / 2013. قُل للنشر في 6 / 2 / 2014)

□ ملخص □

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة علاقة وتأثير محددات كفاية رأس المال على كل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفية في الجمهورية العربية السورية. ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من مصادرين وهما: القوائم المالية واصحاحات المصارف التي مثلت عينة الدراسة، وتقارير بورصة دمشق للأوراق المالية عن الفترة الممتدة بين (2007-2011). ولأغراض التحليل تم استخدام معامل الارتباط بيرسون ونموذج الانحدار المتعدد لدراسة علاقة وتأثير المحددات التالية: (مخاطر السيولة (LR)، مخاطر سعر الفائدة (IR)، مخاطر الائتمان (CR)، مخاطر رأس المال (CPR)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، العائد على إجمالي الأصول (ROA)، ومعدل القوة الإيرادية (RP)) على كل من درجة كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفية. مع العلم أن هذه المحددات سبق وتم اختبار تأثيرها على كل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفية في عدد من الدراسات مثل: (Bokhari et al., 2013, Abusharba et al., 2013, Yuanjuan and Shishun, 2012, Ongore and Kusa, 2013, Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011, Altamimi and Obeidat, 2013, خريوش وآخرون، 2004، شاهين وصباح، 2011). وأظهرت نتائج الدراسة أن كفاية رأس المال المصرفي السوري ترتبط بعلاقة موجبة ذات دلالة إحصائية مع كل من مخاطر رأس المال ومعدل العائد على إجمالي الأصول، وترتبط بعلاقة سالبة ذات دلالة إحصائية مع كل من معدل العائد على حقوق الملكية، ومخاطر الائتمان، أما باقي المتغيرات (مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، ومعدل القوة الإيرادية) فقد أظهرت النتائج أنها لا ترتبط بعلاقة ذات دلالة إحصائية مع كافية رأس المال المصرفي السوري. ومن جانب آخر، أظهرت النتائج أن درجة الأمان المصرفي السوري ترتبط من جهة بعلاقة موجبة ذات دلالة إحصائية مع كل من مخاطر رأس المال، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، أما باقي المتغيرات (معدل العائد على إجمالي الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، مخاطر الائتمان ، ومعدل القوة الإيرادية) فأظهرت الدراسة أنها لا ترتبط بعلاقة ذات دلالة إحصائية مع درجة الأمان المصرفية السوري.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال، الأمان المصرفية، محددات كفاية رأس المال

* أستاذ مساعد - قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- سوريا.

** أستاذ مساعد - قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- سوريا.

*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) - قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- سوريا.

Determinants of Capital Adequacy and their Impact on Banking Hedging: An Applied Study of Syrian Private Banks

Dr. Maher Alameen*

Dr. Mohammad Albahloul**

Abdurrahman Alhares***

(Received 25 / 11 / 2013. Accepted 6 / 2 / 2014)

□ ABSTRACT □

This study aims to identify the relation and the impact of capital adequacy determinants on the capital adequacy and banking hedging in the Syrian Arab republic. To achieve this, data were collected from two sources, which included bank's financial statement and disclosers (which represent the study sample), and Damascus Stock Exchange reports related to the period from 2007 to 2011. For an analytical purpose, the correlation coefficient (Pearson correlation) and the linear regression have been used to study the relation and impact of these determinants, such as (liquidity risk (LR), interest rate risk (IR), credit risk (CR), capital risk (CR), return on equity (ROE), return on total assets (ROA), and revenue power rate (RP)), on capital adequacy and banking hedging, taking into consideration that this impact has already been tested through many studies such as: (Bokhari et al., 2013, Abusharba et al., 2013, Yuanjuan and Shishun, 2012, Ongore and Kusa, 2013, Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011, Altamimi and Obeidat, 2013, Khrawish et al., 2004, and Shaheen and Sabah, 2011). The analysis results show that the Syrian capital adequacy has statistically significant positive correlation with each of the capital risk and the return on total assets. In contrast, it has statistically significant adverse correlation with each of the return on equity and the credit risk, while the other determinants (liquidity risk, interest rate risk ,and revenue power rat) don't have any statistical effect on the Syrian Capital Adequacy. Furthermore, the analysis shows that Syrian banking hedging has statistically significant positive correlation with each of capital risk, liquidity risk, and interest rate risk, while the rest of independent variables (return on total assets, return on equity, credit risk, and revenue power rate) don't appear to have any significant effect on Syrian banking hedging.

Keywords: Capital Adequacy, Bank Hedging, Capital Adequacy Determinants

*Associate Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

** Associate Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

***Postgraduate Student, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

شهد القطاع المصرفي السوري انتعاشاً كبيراً في العقد السابق، خاصةً بعد صدور قانون تأسيس المصادر الخاصة رقم 28 لعام 2001، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد المصادر العاملة في السوق السورية بشكل ملحوظ، وانعكس ذلك على سوق دمشق للأوراق المالية والتي ازداد عدد المصادر الخاصة المدرجة فيها ليصل إلى 12 مصرفًا حتى تاريخه. والجدير بالذكر أنه كان لهذه المصادر بالاشتراك مع المصادر المحلية الأخرى المملوكة من الدولة دور كبير في تمويل العديد من المشاريع وتشجيع الاستثمار. حيث بلغ حجم الائتمان المنح من مجلد المصادر السورية لتمويل مشاريع المؤسسات العامة الاقتصادية 578 مليار ليرة سورية، وبلغ حجم الائتمان المنح للقطاع الخاص 661 مليار ليرة سورية (تقرير الإحصاءات النقدية والمصرفية الصادر عن مصرف سوريا المركزي لغاية أيار 2011)، لذا فإن لسلامة هذا القطاع دور كبير في تعزيز الاقتصاد الوطني.

تعبر نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy) عن مقدار رأس المال (بشقه الأساسي والمساند) المناسب للهيكل المالي للمصرف، والذي يُمكّنه من مواجهة كل من: المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق (المتمثلة بمخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف والأسهم)، والمخاطر التشغيلية. وتحسب هذه النسبة من خلال تقسيم مجموع صافي رأس المال الأساسي والمساند إلى مجموع الأصول (داخل وخارج الميزانية) المرجحة بالمخاطر السابقة (شيد، 2007). بينما يعبر مفهوم الأمان المصرفي (Bank Hedging) عن مدى قدرة البنك على مواجهة الخسائر الناتجة عن القروض والاستثمارات في الأوراق المالية، ويحتسب من خلال قسمة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة (خريوش وأخرون، 2004)، أو من خلال قسمة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (صباح، 2008). وبالتالي فإن كل من المفهومين السابقين يختلفان عن بعضهما سواءً في طريقة الاحتساب أو في الهدف من احتسابهما، مع التنويع إلى شمولية كفاية رأس المال لمجموعة متنوعة من المخاطر لا يشملها مفهوم الأمان المصرفي. وبغضون التعرف على العوامل المؤثرة بالمفهومين السابقين، فقد اهتم عدد من الباحثين بدراسة علاقة وتأثير كفاية رأس المال بعدد من المتغيرات المستقلة التي أطلق عليها اسم محددات كفاية رأس المال، واحتلت هذه المحددات في بعض الأحيان من دراسة أخرى. وفي سياقٍ متصل، اهتم عدد آخر من الباحثين بدراسة علاقة وتأثير درجة الأمان المصرفي بهذه المحددات.

أما فيما يتعلق بهذه الدراسة، فقد تم اختيار مجموعة محددات كفاية رأس المال التي تمت دراستها علاقتها وتأثيرها بدرجة الأمان المصرفي والمتمثلة بمخاطر السيولة (LR)، مخاطر الائتمان (CR)، مخاطر رأس المال (CPR)، مخاطر سعر الفائدة (IR)، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل العائد على الأصول (ROA)، و معدل القوة الإيرادية (RP)، وذلك بغرض دراسة علاقتها وتأثيرها على كل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي السوري واقتراق نموذجي الدراسة، الأول خاص بكفاية رأس المال، والثاني بالأمان المصرفي.

مشكلة البحث:

يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وكل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي السوري؟

2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وكل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفى السورى؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وكل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفى السورى؟
4. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة وكل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفى السورى؟
5. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية وكل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفى السورى؟
6. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وكل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفى السورى؟
7. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل القوة الإيرادية وكل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفى السورى؟

3. أهمية البحث وأهدافه:

يعتبر عنوان كفاية رأس المال من العناوين الهامة التي حظيت باهتمام كبير من قبل الجهات الناظمة لعمل المصارف، وفي هذا الإطار شددت اتفاقية بازل الأولى والثانية على أهمية هذا العنوان وبيّنت ضوابط احتسابه. أما في سورية فقد أولى مصرف سوريا المركزي اهتمامه أيضاً بهذا العنوان، متبنّياً مقررات اتفاقية بازل الثانية وفقاً للقرار 253 لعام 2007 (والذي طلب من كافة المصارف الالتزام بتطبيق متطلبات القرار اعتباراً من 1/7/2007). لذا فإن أهمية هذا البحث تكمن في التعرف على محددات هذه الكفاية وتأثيراتها في درجة الأمان المصرفى السورى، الأمر الذى سيشكل إضافة علمية يستفيد منها المستثمرون في المحافظة على استثماراتهم، والمودعون من أجل استرداد ودائعهم، والملكون من أجل تعظيم رؤوس أموالهم، كما تستفيد الجهات الرقابية وإدارة المصارف من خلال التعرف على ماهية هذه المحددات ومدى تأثيرها على كل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفى السورى. وبالتالي يهدف البحث إلى دراسة علاقة وتأثير المحددات المدروسة بكفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفى السورى.

4. فروض البحث:

- .1 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وكفاية رأس المال
- .2 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال
- .3 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وكفاية رأس المال
- .4 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة وكفاية رأس المال
- .5 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية وكفاية رأس المال
- .6 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول وكفاية رأس المال
- .7 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل القوة الإيرادية وكفاية رأس المال
- .8 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفى السورى
- .9 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفى السورى
- .10 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفى السورى

11. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي السوري
12. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الأمان المصرفي السوري
13. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأصول ودرجة الأمان المصرفي السوري
14. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل القوة الإيرادية ودرجة الأمان المصرفي السوري

متغيرات البحث:

يتمثل المتغير التابع في الجزء الأول من الدراسة بكفاية رأس المال (CA)، أما المتغير التابع للجزء الثاني، فيتمثل بدرجة الأمان المصرفي (BH)، وتتمثل المتغيرات المستقلة لجزأي الدراسة بما يلي: 1- مخاطر السيولة (LR)، 2- مخاطر سعر الفائدة (IR)، 3- مخاطر الائتمان (CR)، 4- مخاطر رأس المال (CPR)، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل القوة الإيرادية (RP).

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهجين الوصفي والتحليلي في وصف، تحليل، وتفسير نتائج الدراسة الميدانية، التي اعتمدت على تحليل التقارير والافتراضات المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والتي تتعلق بالمصارف التالية: (البنك العربي - سورية، بنك بيبيو السعودي الفرنسي، بنك سورية والخليج، بنك بيبلوس - سورية، البنك الدولي للتجارة والتمويل، فرنسيبنك سورية، بنك عودة سورية، بنك سورية والمهاجر)، حيث تم احتساب النسب الخاصة بالمتغيرات المستقلة، والنسبة المعتبرة عن درجة الأمان المصرفي لكل مصرف على حدا، أما النسبة الخاصة بكفاية رأس المال فلم يتم احتسابها ولكن تم الحصول عليها من التقرير المالي السنوي لكل مصرف. كما تم تطبيق النماذج والأساليب الإحصائية المتمثلة بنموذج الانحدار المتعدد ومعامل الارتباط بيرسون باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية (SPSS)، وذلك بهدف دراسة علاقة وتأثير المحددات المدروسة بكفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي السوري واشتقاء النموذج الخاص بكل منها.

الدراسات السابقة:

ناقشت عدة دراسات موضوع محددات كفاية رأس المال في كل دولة على حده، كدراسة: (Bokhari et al., 2013, Abusharba et al., 2013, Yuanjuan and Shishun, 2012, Ongore and Kusa, 2013, Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011, Altamimi and Obeidat, 2013, شاهين وصبحا، 2001)، وفيما يلي سيتم استعراض أبرز محاور هذه الدراسات وفقاً للآتي:

1. دراسة (Bokhari et al., 2013):

اهتمت هذه الدراسة بتحليل محددات كفاية رأس المال (تم الحصول على نسبة كفاية رأس المال من التقارير المالية للمصارف، والتي تحتسبها من خلال قسمة مجموع صافي رأس المال الأساسي والمساند إلى مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية) في القطاع المصرفي الباكستاني، باستخدام طريقة المتوسط المرجح

للريعات الصغرى، وشملت عينة الدراسة 12 مصرفًا خلال الفترة الممتدة بين عامي (2005-2009)، واقتصرت الدراسة على تحليل المحددات التالية (باعتبارها المتغيرات المستقلة): (الودائع المصرفـية، العائد على حقوق الملكـية، مخاطر المحفظـة، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومتـوسط نسبة كفاية رأس المال لمجمـل القطاع المصرفـي)، وتوصـلت الدراسة إلى أن كـلاً من العائد على حقوق الملكـية، مخاطر المحفظـة، والودائع ترتبطان بعلاقة عكسـية ذات دلـلة إحـصـائية مع نسبة كـفاية رأس المال، أما باقـي المتـغيرـات فـلم يتـبيـن لها أي تـأثير يـذكر على نسبة كـفاية رأس المال.

2. دراسة (Abusharba et al., 2013):

اهتمـت هذه الـدراسة أيضـاً بـتحليل مـحددـات نسبة كـفاية رأس المال (تم الحصول على نسبة كـفاية رأس المال وفقـاً لنفس أسلوب دراسة 2013 (Bokhari et al., 2013) في الصـنـاعة المـصرـفـية الإـسـلامـية الإـنـدونـيسـية خـلال الفـترة المـمـتدـة من عام 2009 إلى عام 2011، باـستخدام تـحلـيل الانـحدـار الخطـي ومـصفـوفـة اـرـتـباط (pair-wise)، واقتـصرت الـدرـاسـة على تـحلـيل المـحدـدـات التـالـية (بـاعتـبارـها المتـغيرـات المـسـتـقلـة): العـائد على إـجمـالي الأـصـول، هيـكلـيـة الـودـائـع، السـيـولـة، الكـفاءـة التـشـغـيلـية، وجـودـة العـائد على الأـصـول (مـعدـل الـديـون غـيرـ العـامـلـة)، وبيـنـت الـدرـاسـة أن كـلاً من العـائد على إـجمـالي الأـصـول وـالـسيـولـة تـرـتـبـطـان بـعـلـاقـة مـوجـبة مع كـفاـية رـأسـ المـالـ، بينما تـرـتـبـطـان جـودـة العـائد على الأـصـول (مـعدـل الـديـون غـيرـ العـامـلـة) بـعـلـاقـة عـكـسـية ذات دلـلة إحـصـائية مع نسبة كـفاـية رـأسـ المـالـ، أما باقـي المـحدـدـات فـلم يتـبيـن لها أي تـأـثـير يـذكر على نسبة كـفاـية رـأسـ المـالـ.

3. دراسة (Ongore and Kusa, 2013):

هدـفت الـدرـاسـة إلى التـحـقـقـ من تـأـثـير عـوـاـمـل مـحدـدـة دـاخـلـ المـصـارـفـ وـعـوـاـمـلـ آـخـرـ ذات عـلـاقـة بـالـاقـتصـادـ الـكـلـيـ على الأـداءـ المـالـيـ لـلـمـصـارـفـ التـجـارـيـةـ الـكـيـنيـةـ باـسـتـخدـامـ نـمـوذـجـ الانـحدـارـ المتـعـدـدـ خـلالـ الفـترةـ المـمـتدـةـ بيـنـ عامـيـ 2001 وـ 2010، وـشـملـتـ الـدرـاسـةـ 37ـ مـصـرفـاًـ. حـدـدتـ متـغـيرـاتـ الأـداءـ المـالـيـ (ـالـمـتـغـيرـاتـ التـابـعـةـ)ـ بـالـعـائدـ علىـ إـجمـاليـ الأـصـولـ،ـ العـائدـ علىـ حقـوقـ الـمـلكـيـةـ،ـ وهـامـشـ الـفـائـدـ الصـافـيـ،ـ أماـ المـتـغـيرـاتـ المـسـتـقلـةـ فـحدـدتـ بـمـتـغـيرـاتـ خـاصـةـ بـالـمـصـارـفــ هيـ:ـ بـنـسـبةـ كـفاـيةـ رـأسـ المـالــ (ـتمـ الحصولـ علىـ نـسـبةـ كـفاـيةـ رـأسـ المـالــ وـفقـاًـ لـنـفـسـ أـسـلـوبـ درـاسـةـ Bokhari et al., 2013ـ)،ـ جـودـةـ الأـصـولـ (ـمـعدـلـ الـديـونـ غـيرـ العـامـلـةـ)،ـ كـفاءـةـ الإـدـارـةـ،ـ درـجةـ السـيـولـةـ،ـ وـمـتـغـيرـاتـ خـاصـةـ بـالـاقـتصـادـ الـكـلـيـ وهـيـ:ـ مـعدـلـ نـمـوـ النـاتـجـ الـمـحـليـ إـجمـاليـ،ـ وـمـتوـسطـ مـعدـلـ التـضـخمـ السـنـويـ.ـ وأـظـهـرـتـ النـتـائـجـ أنـ كـلاـًـ منـ كـفاـيةـ رـأسـ المـالــ وـكـفاءـةـ الإـدـارـةـ تـرـتـبـطـانـ بـعـلـاقـةـ مـؤـشـراتـ الـأـداءـ المـالـيـ لـلـمـصـارـفـ بـعـلـاقـةـ طـرـيـةـ ذاتـ دـلـلـةـ إـحـصـائـيـةـ،ـ بـيـنـماـ تـرـتـبـطـانـ جـودـةـ الأـصـولـ (ـمـعدـلـ الـديـونـ غـيرـ العـامـلـةـ)ـ بـعـلـاقـةـ عـكـسـيةـ ذاتـ دـلـلـةـ إـحـصـائـيـةـ.ـ وـفيـماـ يـتـعلـقـ بـعـوـاـمـلـ الـاقـتصـادـ الـكـلـيـ،ـ فـأـظـهـرـتـ النـتـائـجـ أنـ مـعدـلـ التـضـخمـ السـنـويـ يـرـتـبـطـ بـعـلـاقـةـ عـكـسـيةـ ذاتـ دـلـلـةـ إـحـصـائـيـةـ مـعـ مـؤـشـراتـ الـأـداءـ المـالـيـ،ـ أماـ النـاتـجـ الـمـحـليـ إـجمـاليـ فـيـرـتـبـطـ بـعـلـاقـةـ عـكـسـيةـ مـعـ هـذـهـ مـؤـشـراتـ وـلـكـنـهاـ غـيرـ مـهمـةـ إـحـصـائـيـاـ.

4. دراسة (Altamimi and Obeidat, 2013):

هدـفتـ الـدرـاسـةـ إلىـ التـعـرـفـ علىـ أـهـمـ عـوـاـمـلـ التيـ تـحدـدـ درـجةـ كـفاـيةـ رـأسـ المـالــ فيـ الـمـصـارـفـ التـجـارـيـةـ الـأـرـدـنـيـةـ فيـ بـورـصـةـ عـمـانـ لـفـترةـ منـ 2000ـ 2008ـ باـسـتـخدـامـ نـمـوذـجـ الانـحدـارـ الخطـيـ المتـعـدـدـ وـمعـاملـ الـارـتـباطـ بـيـرسـونـ.ـ إـلاـ أنـ هـذـهـ الـدرـاسـةـ خـالـفـتـ كـافـةـ الـدـرـاسـاتـ السـابـقـةـ منـ حيثـ اـعـتـمـادـهاـ لـنـسـبةـ (ـحقـوقـ الـمـلكـيـةـ/ـالأـصـولـ الـخـطـرـةـ)ـ فيـ التـعبـيرـ عنـ نـسـبةـ كـفاـيةـ رـأسـ المـالــ،ـ وهوـ ماـ يـخـالـفـ تـوـصـيـاتـ لـجـنةـ باـزـلـ 2ـ منـ حيثـ وجـوبـ قـسـمةـ مـجمـوعـ صـافـيـ رـأسـ المـالــ

الأساسي والمساند على الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية، في حين تعكس النسبة السابقة درجة الأمان المصرفي بحسب دراسة (خريوش وآخرون، 2004)، لذا سيتم استبعادها من المقارنة مع نتائج هذا البحث.

5. دراسة (Yuanjuan and Shishun, 2012)

عمدت الدراسة إلى قياس تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة (المحددة) على كفاية رأس المال (تم الحصول على نسبة كفاية رأس المال وفقاً لنفس أسلوب دراسة Bokhari et al., 2013) في المصارف الصينية، وشملت عينة الدراسة 14 مصرفًا خلال الفترة الممتدة بين عامي (2005-2010)، واقتصرت الدراسة على تحليل المحددات التالية: العائد على حقوق الملكية، العائد على إجمالي الأصول، العائد على السهم، نسبة السيولة (Deposit-Loan Ratio)، وجودة أصول المصرف (معدل الديون غير العاملة). وأوضحت نتائج الدراسة أن كل زيادة 1% في نسبة كفاية رأس المال يصاحبها زيادة بنسبة 6.620% للعائد على إجمالي الأصول، وزيادة في حصة السهم من الأرباح بنسبة 0.99%， بينما ينخفض العائد على حقوق الملكية بنسبة 0.4%， كما وأوضحت نتائج الدراسة أن علاقة نسبة كفاية رأس المال بكل من سيولة المصرف وجودة أصول المصرف هي علاقة عكسية لكنها لا تحمل دلالة إحصائية مهمة.

6. دراسة (Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011)

استقصت الدراسة محددات كفاية رأس المال (تم الحصول على نسبة كفاية رأس المال وفقاً لنفس أسلوب دراسة Bokhari et al., 2013) في المصارف التجارية التركية وتتأثرها على الموقع المالي لهذه المصارف باستخدام نموذج الانحدار المتعدد خلال الفترة الممتدة بين عامي 2006 و2010. وشملت المحددات المدروسة على حجم المصرف، الودائع، القروض، احتياطي خسائر القروض، السيولة، الربحية (العائد على إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية)، هامش الفائدة الصافي، والرافعة المالية. وأظهرت نتائج الدراسة أن كلاً من القروض، العائد على حقوق الملكية، والرافعة المالية تؤثر بشكل سلبي (علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية) على كفاية رأس المال، بينما يؤثر كل من احتياطيات خسائر القروض والعائد على إجمالي الأصول بشكل إيجابي (علاقة طردية ذات دلالة إحصائية) على كفاية رأس المال. ومن ناحية أخرى، فإن كلاً من حجم المصرف، الودائع، السيولة، وهامش الفائدة الصافي لم تظهر بأن لها تأثيراً ذي دلالة إحصائية على كفاية رأس المال.

7. دراسة (خريوش وآخرون، 2004)

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي (المحتسب من خلال قسمة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة) في المصارف الأردنية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1992 و2002 باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وشملت الدراسة 13 مصرفًا. وتمثلت العوامل المدروسة بما يلي: معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على إجمالي الأصول، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، ومخاطر الائتمان. وخلاصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على إجمالي الأصول. كما خلاصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من: مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، ومخاطر الائتمان.

8. دراسة (المخلافي، 2004)

سعت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في كل من مؤشرات المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي وانعكاس ذلك في قيمة المصرف. وقد استخدمت 9 مؤشرات لكفاية رأس المال المصرفي

هي: رأس المال إلى الودائع، رأس المال إلى إجمالي الموجودات، رأس المال إلى القروض، رأس المال إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة، رأس المال إلى الاستثمارات، رأس المال إلى الالتزامات العرضية، رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر. وتم استخدام 3 مؤشرات للمخاطرة المصرفية هي المخاطرة الائتمانية، ومخاطرة سعر الفائدة، ومخاطرة السيولة. أما مؤشرات العائد المصرفي، فقد استخدمت 9 مؤشرات هي: هامش الفائدة الصافي، هامش صافي الدخل ، معدل دوران الموجودات ، معدل العائد على الموجودات، مضاعف الرافعة المالية، معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الودائع، ومعدل العائد على الأموال المتاحة، ومعدل القوة الإيرادية للموارد المتاحة. وقد أظهرت نتائج تحليل قبول فرضية الدراسة التي نصت على أن كلاً من مؤشرات المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي تتأثر بمؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وينعكس ذلك في قيمة المصرف.

9. دراسة (شاهين وصباح، 2001):

استنقت هذه الدراسة أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي الفلسطيني (المحتسب على أساس قسمة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) خلال الفترة الممتدة بين عامي 1997 و2008 باستخدام البيانات المقطوعية Panel data وتطبيق معادلة التقدير للأمان المصرفي. وتمثلت العوامل المدروسة بما يلي: مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر رأس المال، والعائد على الموجودات. وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، والعائد على الموجودات، في حين تبين وجود علاقة عكسية مع مخاطر الائتمان.

يتضح مما سبق، أن هناك دراسات اهتمت بدراسة محددات كفاية رأس المال، وقد حصلت معظمها على نسبة الكفاية من البيانات المالية للمصارف، والمحاسبة وفقاً لتعليمات بازل 2، أما البعض الآخر فقد احتسب نسبة الكفاية باستخدام نسب تختلف عن تعليمات بازل 2، وهناك دراسات اهتمت بدراسة تأثير هذه المحددات في درجة الأمان المصرفي، وتوصلت لدرجة الأمان من خلال قسمة حقوق الملكية إلى الموجودات الخطرة أو إلى إجمالي الموجودات. وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها لا تقتصر على دراسة أحد الجانبين السابقين بل تسعى لدراسة علاقة وتأثير هذه المحددات بكل من كفاية رأس المال ودرجة الأمان المصرفي السوري، وتعتمد في حصولها على نسبة كفاية رأس المال من النسبة المذكورة في التقارير المالية السنوية للمصارف السورية والمحسوبة وفقاً لتعليمات بازل 2، أما فيما يتعلق بدرجة الأمان المصرفي، فسيتم احتسابها وفقاً لنفس النسبة المستخدمة في دراسة (خريوش وأخرون، 2004) أي باستخدام الأصول الخطرة وليس إجمالي الأصول، حيث أن المطلوب من حقوق الملكية تعطية الأصول ذات المخاطر وليس الأصول السائلة كودائع المصارف لدى البنك المركزي مثلاً.

8. نسبة كفاية رأس المال ومحدداتها المدروسة:

فيما يلي ستتم مناقشة مفهوم كل من نسبة كفاية رأس المال ومحدداتها موضع الدراسة (مخاطر السيولة (LR)، مخاطر سعر الفائدة (IR)، مخاطر الائتمان (CR)، مخاطر رأس المال (CPR)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، العائد على إجمالي الأصول (ROA)، معدل القوة الإيرادية (RP)) والتي سبق أن تمت دراسة علاقتها بكفاية رأس المال في العديد من الدراسات السابقة التي أشير إليها فيما سبق.

1.8 نسبة كفاية رأس المال CA (Capital Adequacy):

تعرف كفاية رأس المال بأنها مقدار رأس المال المناسب للهيكل المالي للمصرف (رشيد، 2007). وفي هذا السياق،

أقرت لجنة بازل الدولية في عام 1988 ما يعرف بمعيار "بازل 1"، الذي وضع معايير عملية وتطبيقية لقياس ملاءة كل مصرف وسلامته المصرفية، معتمداً في ذلك على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الأصول الخطرة المرحجة بأوزان المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق داخل وخارج الميزانية، وبحيث لا يقل عن 8 في المائة. وفي عام 1999، طورت لجنة بازل معيار "بازل 1" إلى ما يعرف اليوم بمعيار حجم رأس المال "بازل 2" حيث أخذت بعين الاعتبار نوعية جديدة من المخاطر هي مخاطر التشغيل لتضاف إلى المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق بسبب التطور الذي طرأ على الصناعة المصرفية واستخدام التكنولوجية وممارسة المصارف لنشاطها على المستوى الدولي، ومن ثم صدرت اتفاقية بازل 3 التي أدخلت تعديلات على اتفاقية بازل 2 وخاصة فيما يتعلق بنسب تغطية السيولة وتحرير الائتمان (رشيد، 2007)، (شكار، 2012)، (Bokhari et al., 2013). وفي سوريا، اعتمد قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 لعام 2007 مقررات لجنة بازل 2 فيما يتعلق باحتساب نسبة كفاية رأس المال، بحيث تحتسب النسبة من خلال قسمة صافي الأموال الخاصة المتمثلة برأس المال الأساس والمساند إلى الموجودات داخل وخارج الميزانية المتقللة بأوزان محددة لمخاطر الائتمان، السوق، والتشغيل، ووفقاً لنماذج محددة. (قرار مجلس النقد والتسليف، 2007) وفي هذه الدراسة سيتم الحصول على النسبة من التقارير المالية السنوية للمصارف السورية ولن يعاد احتسابها نظراً لرقابة مصرف سوريا المركزي على إجراءات المصارف في هذا الخصوص.

2.8 مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

يعبر مستوى السيولة عن مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، خاصة تلك المتعلقة بأموال المودعين (Ongore and Kusa, 2013)، (Sundarajan and Errico, 2002)، كما أنها تعبر عن قدرة المصرف على الوفاء بما سبق دون التعرض إلى خسائر نتيجة بيع أصل من أصوله، ويطلب ذلك ضرورة توزيع موارد المصرف على أنواع مختلفة من الموجودات، لأن غيابات السيولة تمثل بتعزيز ثقة المودعين والدائنين في المصرف (شاهين وصباح، 2011). وبالتالي فإن مخاطر السيولة تمثل في تلك المخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة بربحية المصرف ورأسماله، والتي تنتج عن عدم قدرة المصرف من الوفاء بالالتزاماته عند استحقاقها. ويمكن قياس مخاطر السيولة من خلال المعادلة التالية: $\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي المطلوبات}}$ حيث تمثل الأصول السائلة النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي وأرصدة لدى مصارف ومؤسسات مالية، أما إجمالي المطلوبات فتمثل كل الالتزامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل مثل الودائع الجارية والودائع لأجل وودائع التوفير بالإضافة لعمليات الاقتراض من المصارف والمؤسسات المالية (Altamimi and Obeidat, 2013).

3.8 مخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk)

تحدد تركيبة ميزانية المصرف مدى الأثر الذي تخلفه تقلبات أسعار الفائدة على عنصر الربحية فيه. فإن كانت توقعات المصرف تشير احتمال انخفاض أسعار الفائدة باستمرار، فإنه سيوجب عليه توظيف معظم أمواله في القروض ذات معدلات الفائدة الثابتة كالقروض طويلة ومتوسطة الأجل، أما إن كانت توقعات المصرف تشير إلى احتمال ارتفاع أسعار الفائدة باستمرار، فإن المصرف سيلجأ إلى توظيف معظم أمواله في القروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة كالقروض التجارية والاستهلاكية قصيرة الأجل. من خلال ما سبق، فإن احتمال أن تتحرك أسعار الفائدة بعكس الاتجاه المتوقع للمصرف يمثل درجة اكتشاف المصرف لمخاطر سعر الفائدة (الشعار، 2005). ويعبر عن مخاطر سعر

الفائدة بالنسبة التالية: (مخاطر سعر الفائدة = الموجودات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة/المطلوبات ذات التأثير بأي تقلب بسعر الفائدة)، وتشتمل الموجودات ذات التأثير بأي تقلب في سعر الفائدة على الأوراق المالية قصيرة الأجل، القروض، السلفيات، والأوراق المالية المخصومة قصيرة الأجل، بينما تشتمل المطلوبات ذات التأثير بأي تقلب بسعر الفائدة على الودائع بأنواعها (ودائع المصارف والمؤسسات المالية، التأمينات النقدية، ودائع العملاء، وودائع المصرف المركزي) (شاهين وصباح، 2011).

4.8 مخاطر الائتمان CR :

يتضمن الائتمان المصرفي تأخيل الدفع في المستقبل، وعادةً لا يقبل المصرف وعد المقرض بالسداد ما لم يكن واثقاً من أن الدفع سيتم فعلاً في المستقبل، وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية تمثل في احتمال عدم تسديد المقرض للالتزامات المترتبة عليه وفقاً للشروط المتفق عليها (عبد، 2012). وتقاس المخاطر السابقة من خلال النسبة التالية (خريوش وآخرون، 2004): **{مخاطر الائتمان = {إجمالي القروض} - {مخصصات الديون المشكوك فيها}}/{إجمالي الأصول}**). وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف الأموال المتوفرة له في نشاط التسهيلات الائتمانية (Altamimi and Obeidat, 2013).

5.8 مخاطر رأس المال CPR :

يعزى وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث وتصل إلى أموال المودعين والدائنين (شاهين وصباح، 2011). كما تمثل احتمالية عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، وعجز المصرف عن الوفاء بالتزاماته حينما يواجه حقوق ملكية سالبة، وتحسب مخاطر رأس المال من خلال قسمة رأس المال المدفوع إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (Altamimi and Obeidat, 2013). كما احتسبت هذه النسبة من قبل (خريوش وآخرون، 2004) على أنها ناتج قسمة رأس المال الأولي إلى الأصول الخطرة، حيث يمثل رأس المال الأولي رأس المال المستثمر، أما الأصول الخطرة فتمثل القروض والاستثمارات طويلة الأجل، وتقيس هذه النسبة المدى الذي تتخفض فيه قيمة الأصول قبل أن يؤثر ذلك في أموال المودعين والمالكين وهي النسبة التي تم اعتمادها في هذه الدراسة لقياس مخاطر رأس المال.

6.8 العائد على إجمالي الأصول ROA :

هي أحد النسب التي تقيس ربحية المصرف، وتعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استثمار أصول وموارد المصرف وتوليد الإيرادات، وبالتالي كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان هذا مؤشراً على كفاءة الإدارة في استغلال موارد المصرف المتاحة، وكان المصرف في أمان أكثر (Ongore and Kusa, 2013). ويقيس هذا العائد باستخدام النسبة التالية: **(العائد على إجمالي الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول)** (Altamimi and Obeidat, 2013). وتعتمد هذه النسبة في كل مصرف على القرارات المحددة لسياسة المصرف بالإضافة إلى عوامل لا يمكن السيطرة عليها وترتبط بالوضع الاقتصادي وبالضوابط الحكومية (الشعار، 2005).

7.8 العائد على حقوق الملكية ROE :

هو نسبة مالية تشير إلى مقدار الربح الذي يحققه المصرف مقارنةً مع المبلغ المستثمر لإجمالي حقوق الملكية في الميزانية العمومية (Ongore and Kusa, 2013). ويعتبر العائد على حقوق الملكية مقياساً بدلاً للعائد على إجمالي الأصول، حيث يتأثر هذا العائد بنفس عناصر قائمة الدخل التي تؤثر على العائد في إجمالي الأصول إضافةً

إلى تأثره بدرجة الرفع المالي لدى المصرف (الشعار، 2005). ويمكن قياس هذا العائد باستخدام النسبة التالية: (العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية) (شاهين وصباح، 2011).

8.8 معدل القوة الإيرادية RP :

تعد القوة الإيرادية مقاييسًا لكفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة، لذا يجب عند احتسابها الاقتصار على الأصول المشاركة فعلاً في العمليات العاديّة للمؤسسة، كما يجب استخدام صافي ربح العمليات، أي الاقتصار على الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول قبل الضرائب والمصروفات والإيرادات الأخرى (ابو زعيتر، 2006). ويمكن قياس هذا المعدل من خلال النسبة التالية: (معدل القوة الإيرادية = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول) (Altamimi and Obeidat, 2013).

8.9 الأمان المصرفي BH :

تقيس درجة الأمان المصرفي مدى قدرة المصارف على مواجهة الخسائر الناتجة عن القروض والاستثمارات في الأوراق المالية، وتقيس درجة الأمان المصرفي من خلال النسبة التالية: (الأمان المصرفي = حقوق الملكية / الأصول الخطرة) وتمثل الأصول الخطرة إجمالي الأصول ناقص الأصول السائلة (خريوش وأخرون، 2004). كما تقيس أيضًا من خلال قسمة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، وتعبر هذه النسبة عن مدى ملاءة رأس المال لإجمالي الموجودات، أي المحافظة على المركز المالي للمصرف بصورة جيدة، فوظيفة رأس المال لا تقتصر على شراء المباني والمعدات الأخرى اللازمة لعمل المصرف، بل تتعدي ذلك إلى مواجهة الخسائر الغير متوقعة، ومواجهة الطلب غير المتوقع على الودائع (صباح، 2008). وفيما يتعلق بالدراسة الحالية فسيتم احتسابها وفقًا نفس النسبة المستخدمة في دراسة (خريوش وأخرون، 2004) حيث إن المطلوب من حقوق الملكية تعطية الأصول ذات المخاطر وليس الأصول السائلة كودائع المصارف لدى البنك المركزي.

النتائج والمناقشة:

فيما يتعلّق باختيار عينة البحث ومحدداتها، تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة المتمثل بالمصارف كافة التجارية الخاصة العاملة في سوريا والمدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية والتي تتكون من (12) مصرفًا خلال فترة الدراسة الممتدة من 2007-2011، وقد تم استبعاد بعضها لعدم توافر بيانات كافية عنها خلال فترة الدراسة، كما تم استبعاد بيانات العام 2012 نتيجة الظروف الاستثنائية التي تمر بها المصارف التجارية السورية، لذا تم اعتماد بيانات(8) مصارف تجارية تمثل عينة الدراسة (الموضحة في جدول رقم 1)، وتشكل ما نسبته 66.67% من مجتمع الدراسة.

الجدول رقم (1) قائمة بأسماء مصارف عينة الدراسة، تاريخ تأسيسها، تاريخ مزاولتها للعمل، ورأسمالها

اسم المصرف	سنة التأسيس	تاريخ مزاولة العمل	رأس المال / ل.س
البنك العربي - سورية	24/3/2005	2/1/2006	5,050,000,000
البنك الدولي للتجارة والتمويل	14/12/2003	6/6/2004	5,250,000,000
بنك بيبلوس - سورية	20/10/2005	5/12/2005	6,120,000,000

5,000,000,000	4/1/2004	29/12/2003	بنك بيبيو السعودي الفرنسي
3,000,000,000	13/6/2007	21/11/2006	بنك سورية والخليج
4,000,000,000	6/1/2004	29/12/2003	بنك سورية والمهجر
5,724,500,000	28/9/2005	30/8/2005	بنك عودة - سورية
5,250,000,000	15/1/2009	13/7/2008	فرنسبنك - سورية

المصدر: موقع بورصة سوق دمشق للأوراق المالية

ت تكون الدراسية الميدانية من محورين رئيسيين. يهتم المحور الأول بدراسة علاقة وتأثير المحددات المدروسة بكفاية رأس المال، ويهتم المحور الثاني بدراسة علاقة وتأثير المحددات المدروسة بدرجة الأمان المصرفية. تم تحليل بيانات الدراسة بالاعتماد على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإجراء اختبار بيرسون لالرتباط، وتحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) وذلك من أجل اختبار العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة (محددات كفاية رأس المال) والمتغير التابع للجزء الأول من الدراسة (كفاية رأس المال) والمتغير التابع للجزء الثاني من الدراسة (الأمان المصرفية)، وتحديد تأثير هذه المتغيرات المستقلة على كل من المتغيرين التابعين.

1.10 اختبار علاقة المحددات وتأثيرها المدروسة في كفاية رأس المال:

فيما يلي سيتم دراسة علاقة وتأثير المحددات المدروسة بكفاية رأس المال باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Multiple Linear Regression)، وباستخدام معادلة نموذج الانحدار الخطى المتعدد (Pearson Correlation) التي يمكن صياغتها كما يلي:

$$(CA = a + \beta_1 LR + \beta_2 CR + \beta_3 CPR + \beta_4 IR + \beta_5 ROE + \beta_6 ROA + \beta_7 RP + E_t)$$

حيث:

B5: معامل العائد على إجمالي الأصول	CA: كفاية رأس المال
ROA: العائد على إجمالي الأصول	a: ثابت النموذج
B6: معامل العائد على حقوق الملكية	B1: معامل مخاطر السيولة
ROE: العائد على حقوق الملكية	LR: مخاطر السيولة
B7: معامل معدل القوة الإيرادية	B2: معامل مخاطر الائتمان
RP: معدل القوة الإيرادية	CR: مخاطر الائتمان
E _t : الخطأ العشوائي	B3: معامل مخاطر رأس المال
	CPR: مخاطر رأس المال
	B4: معامل مخاطر سعر الفائدة
	IR: مخاطر سعر الفائدة

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة ، بالإضافة لاختبار بيرسون لالرتباط، حيث تم استخراج معاملات الارتباط لجميع مفردات العينة وخلال فترة الدراسة الممتدة بين العامين (2007-2011) وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (3)، وكذلك تم استخراج نتائج الانحدار المتعدد للعلاقة بين المتغير التابع (كفاية رأس المال) والمتغيرات المستقلة (محددات كفاية رأس المال) المتمثلة بمخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال،

مخاطر سعر الفائدة، ومعدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على إجمالي الأصول، ومعدل القوة الإيرادية وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

مستوى المعنوية (SIG)	القيمة المحسوبة (T)	معامل الانحدار (B)	المتغيرات المستقلة
		0.195	(Constant)
0.5811	-0.5581	-0.08	مخاطر السيولة
0.0487*	-2.0607	-0.165	مخاطر الائتمان
0.0051**	3.0353	0.351	مخاطر رأس المال
0.6052	0.5227	0.064	مخاطر سعر الفائدة
0.0287*	-2.3064	-0.513	العائد على حقوق الملكية
0.0133*	2.6410	5.157	العائد على إجمالي الأصول
0.8143	0.2370	0.229	معدل القوة الإيرادية
Model	R	R Square	Adjusted R Square
1	0.834	0.695	0.619
			Std Error of the Estimate
			0.343091

جدول رقم (3) نتائج معامل الارتباط بيرسون لعلاقة المتغيرات المستقلة بكفاية رأس المال

Pearson correlation	LR	CR	CPR	IR	ROE	ROA	RP
CA Person Correlation	-0.1048	-0.3628	0.4975	0.0983	-0.3995	0.4465	0.0447

**correlation is significant at the 0.01 level

* correlation is significant at the 0.05 level

$$CA = 0.195 -0.08 LR - 0.165 CR + 0.351 CPR + 0.064 IR-0.513 ROE + 5.157 ROA +0.229 RP)$$

(+E_t)

1.10 اختبار الفرضية الأولى:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وبين كفاية رأس المال المصرفي السوري.

يظهر الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط سالبة غير ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ونسبة كفاية رأس المال ($0.5811 > 0.05$ sig: 0.5811)، معامل بيرسون للارتباط سالب (-0.1048)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار سالب (-0.08) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T (القيمة المحسوبة) سالبة (-0.5581). وبالتالي يمكن رفض الفرضية الأولى والقبول بالفرضية البديلة من حيث عدم وجود دلالة إحصائية لعلاقة الارتباط بين المتغيرين.

وتنتفق العلاقة العكسية الظاهرة مع ما أشار إليه Mitchell, (1984) من حيث أن ارتفاع مخاطر السيولة يزيد من حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتؤثر سلباً على كفاية رأس المال، وهذا ما يتطلب من المصرف استجابة لاحقة بزيادة رأس الماله لتوفير الحماية اللازمة في مواجهة هذه المخاطر، كما يشير أيضاً إلى أنه في أواخر العام 1983 كانت الأصول السائلة للمصارف كالنقد وسندات الخزينة تشكل ما نسبته 19% من إجمالي أصول المصرف مقارنة بما نسبته 44% خلال ستينيات القرن الماضي. وهذا ما يشير إلى أن مخاطر السيولة ترتفع بشكل مطرد. وفي نفس السياق يبين (Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011) أن سيولة المصرف الجيدة ترتبط بشكل موجب مع نسبة كفاية رأس المال، لأن السيولة الجيدة تخفض من مخاطر السيولة، ودللت نتائج الدراسة الإحصائية على وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين عامل السيولة وبين نسبة كفاية رأس المال.

2.1.10 اختبار الفرضية الثانية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان كفاية رأس المال المصرفي السوري.

يظهر الجدول أدلاه وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ونسبة كفاية رأس المال ($0.0487 < 0.05$ sig: 0.0487)، معامل بيرسون للارتباط سالب (-0.3628)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار سالب (-0.165) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T (القيمة المحسوبة) سالبة (-2.0607). وبالتالي كلما ارتفعت هامش الائتمان بنسبة 10% كلما انخفضت نسبة كفاية رأس المال المصرفي بنسبة 1.65%， وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثانية. وتتفق النتيجة السابقة مع ما أشارت إليه دراسة (Abusharba et al., 2013) أن العلاقة بين كفاية رأس المال والقروض غير القابلة للتحصيل هي علاقة سلبية، لأن ارتفاع هذه القروض يؤدي إلى استنزاف قيمة رأس المال المصرف، وبالتالي انكشافه أمام مخاطر الائتمان.

3.1.10 اختبار الفرضية الثالثة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال وبين كفاية رأس المال المصرفي السوري.

يظهر الجدول أدلاه وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال ونسبة كفاية رأس المال ($0.0051 < 0.01$ sig: 0.0051)، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.4975)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار موجب (0.351) عند مستوى دلالة 1% وقيمة T (القيمة المحسوبة) موجبة (3.0353). وبالتالي كلما ارتفعت ملاعة رأس المال بنسبة 10% ترتفع درجة كفاية رأس المال بنسبة 3.51%， وبالتالي يمكن قبول الفرضية الثالثة. وتتوافق علاقة الارتباط السابقة مع ما أشار إليه (Vennet et al, 2004) من حيث أن ارتفاع نسبة رأس المال الأولى إلى الأصول الخطرة يكون نتيجة ارتفاع رأس المال المستثمر بشكل أساسي (في ظل نمو الأصول الخطرة بالحد الطبيعي)، وتشير كافة النماذج المعيارية للمصارف إلى أن ارتفاع مستويات رأس المال عادةً ما ترتبط بمستويات منخفضة من مخاطر الإفلاس، لأن الزيادة في رأس المال تشكل مساهمة إضافية في مواجهة المخاطر المستقبلية غير المتوقعة، وبالتالي ارتفاع في معدل كفاية رأس المال.

4.1.10 اختبار الفرضية الرابعة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة وبين كفاية رأس المال المصرفي السوري.

يظهر الجدول أدلاه وجود علاقة ارتباط موجبة غير ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة ونسبة كفاية رأس المال ($0.6052 > 0.05$ sig: 0.0983)، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.064)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار موجب (0.064) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T (القيمة المحسوبة) موجبة (0.5227). وبالتالي يمكن رفض الفرضية الرابعة والقبول بالفرضية البديلة من حيث عدم وجود دلالة إحصائية لعلاقة الارتباط بين المتغيرين. ويفسر ضعف الدلالة الإحصائية السابق من حيث أن المصارف الخاصة السورية لا تحقق التوزان المطلوب بين تركيبتي التسهيلات والودائع بالشكل الذي يظهر الأثر الهام لتقلبات أسعار الفوائد على كفاية رأس المال. وفي دراسات أخرى، تمت دراسة علاقة مخاطر سعر الفائدة بكفاية رأس المال من خلال اعتماد نسبة هامش الفائدة الصافي (تفاضل الفوائد المدينة والدائنة مقسومةً على إجمالي الأصول). وفي هذا السياق، توصلت دراسة (Ongore and Kusa, 2013) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين هامش الفائدة الصافي وكافية رأس المال.

5.1.10 اختبار الفرضية الخامسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية وبين كفاية رأس المال المصرفي السوري.

يظهر الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط سالبة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة كفاية رأس المال ($0.0287 < 0.05$ sig: 0.0287)، معامل بيرسون للارتباط سالب (-0.3995)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار سالب (-0.513) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T (القيمة المحسوبة) سالبة (-2.3064). وبالتالي كلما ارتفع العائد على حقوق الملكية بنسبة 10% كلما انخفضت نسبة كفاية رأس المال المصرفي بنسبة 5.13%， وبالتالي يمكن قبول الفرضية الخامسة. وتنقق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات التالية: (Ongore and Yuanjuan and Bokhari et al., 2013) (Kusa, 2013) (Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011) (Shishun, 2012). وتشير هذه النتيجة إلى أن القطاع المصرفي السوري كنظيره الباكستاني ينمو بشكل مضطرب وأن هذا النمو يجب أن يتزامن مع زيادة لرأس مال المصارف المكونة لهذا القطاع. من جهة أخرى، يبين (Ongore and Kusa, 2013) أن العلاقة السالبة بين العائد على حقوق الملكية وبين كفاية رأس المال المصرفي تتوافق مع النظرة العامة التي تقول بأن نزعة المصرف للحفاظ على مستويات مرتفعة لكفاية رأس المال تدفعه للاستثمار في مجالات ذات مخاطر منخفضة كالقروض منخفضة المخاطر وسندات الخزينة، وبالتالي تحقيق عائد أقل على حقوق الملكية، وهذا ما ينعكس بالمحصلة سلباً على أداء المصرف.

6.1.10 اختبار الفرضية السادسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي الأصول وبين كفاية رأس المال المصرفي السوري. يظهر الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي الأصول ونسبة كفاية رأس المال ($0.0133 < 0.05$ sig: 0.0133)، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.4465)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار موجب (5.157) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T (القيمة المحسوبة) موجبة (2.6410). وبالتالي كلما ارتفع العائد على إجمالي الأصول بنسبة 10% كلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال المصرفي بنسبة 51.57%， وبالمحصلة يمكن قبول الفرضية السادسة. وتنقق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات التالية: (Yuanjuan and Shishun, 2011) (Büyüksalvarci and Abdioglu, 2011) (Ongore and Kusa, 2013) (Abusharba et al., 2013) (2012). وأوضح (Abusharba et al., 2013) أن علاقة الارتباط الموجبة هذه تعبر عن مقدرة ربحية المصارف على رفع نسبة كفاية رأس المال. وأضاف (Ongore and Kusa, 2013) أن هذه العلاقة تشير إلى أن المصارف لا تتعرض لتقلبات في الأرباح ناتجة عن التمويل بالديون

7.1.10 اختبار الفرضية السابعة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل القوة الإيرادية وبين كفاية رأس المال المصرفي السوري. يظهر الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط موجبة غير ذات دلالة إحصائية بين معدل القوة الإيرادية ونسبة كفاية رأس المال ($0.8143 > 0.05$ sig: 0.8143)، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.0447)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار موجب (0.229) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T (القيمة المحسوبة) موجبة (0.2370). وبالتالي يمكن رفض الفرضية السابعة والقبول بالفرضية البديلة من حيث عدم وجود دلالة إحصائية لعلاقة الارتباط بين المتغيرين، وتتسرب علاقة الارتباط الضعيفة السابقة بضعف الأداء التشغيلي للأصول المشاركة فعلاً في العمليات العادية للمصرف، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انخفاض معدل القوة الإيرادية وانعكاسه سلباً على درجة كفاية رأس المال، وتنقق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (المخلافي، 2004).

بالإضافة لما سبق، يظهر الجدول رقم (2) أن معامل التحديد (Adjusted R Square) يبلغ 0.619، مما يشير إلى أن العوامل المدروسة مجتمعة تؤثر على كفاية رأس المال المصرفـي السوري بما يعادل 61.9%， وأن كافة العوامل المستقلة المدروسة تفسـر ما نسبته 61.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (كفاية رأس المال) بالاعتماد على معامل الانحدار.

وبالنتـيجـة، فإن كفاية رأس المال المصرفـي السوري ترتبط بعلاقة موجـبة ذات دلالة إحصـائيـة مع كل من مخاطـر رأس المال ومعدل العائد على إجمالي الأصول، كما أنها ترتبط بعلاقة موجـبة ولكنها غير ذات دلالة إحصـائيـة مع مخاطـر سـعر الفائدة ومـعدل القـوة الإـيرـادـية. ومن جهة أخرى، ترتبط كفاية رأس المال المصرفـي السوري بعلاقة سـالـبة ذات دلالة إحصـائيـة مع معدل العائد على حقوق الملكـيـة، ومع مخاطـر الائـتمـانـ، كما أنها ترتبط بعلاقة سـالـبة غير ذات دلالة إحصـائيـة مع مخاطـر السـيـولةـ.

2.10 اختبار عـلاقـة وتأثـير المـحدـدـات المـدـرـوـسـة عـلـى الأمـان المـصـرـفـي:

فيما يلي سيتم دراسة عـلاقـة وتأثـير المـحدـدـات المـدـرـوـسـة بـالأـمـانـ المـصـرـفـيـ باستخدام معـامل الـارـتـباطـ بـبـيرـسـونـ (Multiple Linear Regression)، وبـاستـخدـامـ مـعادـلةـ نـمـوذـجـ الـاـنـحدـارـ الـخـطـيـ المتـعـدـ (Pearson Correlation)ـ التي يمكن صـيـاغـتهاـ كـماـ يـليـ:

$$(BH = a + \beta_1 LR + \beta_2 CR + \beta_3 CPR + \beta_4 IR + \beta_5 ROE + \beta_6 ROA + \beta_7 RP + E_t)$$

حيـثـ:

BH: معـاملـ العـائـدـ عـلـىـ إـجمـالـيـ الأـصـولـ	:B5	:B: الأمـانـ المـصـرـفـيـ
:ROA: العـائـدـ عـلـىـ إـجمـالـيـ الأـصـولـ	a: ثـابـتـ النـمـوذـجـ	
:B6: معـاملـ العـائـدـ عـلـىـ حقـوقـ الـمـلكـيـةـ	:B1	:B: معـاملـ مـخـاطـرـ السـيـولةـ
:ROE: العـائـدـ عـلـىـ حقـوقـ الـمـلكـيـةـ	:LR	:LR: مـخـاطـرـ السـيـولةـ
:B7: معـاملـ مـعـدـلـ القـوةـ الإـيرـادـيـةـ	:B2	:B2: معـاملـ مـخـاطـرـ الـائـتمـانـ
:RP: مـعـدـلـ القـوةـ الإـيرـادـيـةـ	:CR	:CR: مـخـاطـرـ الـائـتمـانـ
:E _t : الخطـأـ العـشـوـانـيـ	:B3	:B3: معـاملـ مـخـاطـرـ رـأسـ الـمالـ
	:CPR	:CPR: مـخـاطـرـ رـأسـ الـمالـ
	:B4	:B4: معـاملـ مـخـاطـرـ سـعرـ الفـائـدةـ
	:IR	:IR: مـخـاطـرـ سـعرـ الفـائـدةـ

تم استخراج معـاملـاتـ الـارـتـباطـ لـجـمـيعـ مـفـرـدـاتـ الـعـيـنةـ وـخـلـالـ فـتـرةـ الـدـرـاسـةـ المـمـتدـةـ بـيـنـ الـعـامـيـنـ (2007-2011)ـ وـفقـاـ لـمـاـ هوـ مـبـيـنـ فـيـ الجـدـولـ رقمـ (5)ـ، وـكـذـلـكـ تمـ استـخـراـجـ نـتـائـجـ الـانـحدـارـ المـتـعـدـ للـعـلـاقـةـ بـيـنـ الـمـتـغـيرـ التـابـعـ (الأـمـانـ المـصـرـفـيـ)ـ وـالـمـتـغـيرـاتـ الـمـسـتـقـلـةـ (مـحدـدـاتـ كـفـاـيـةـ رـأسـ الـمالـ)ـ الـمـتـمـثـلـةـ بـمـخـاطـرـ السـيـولةـ،ـ مـخـاطـرـ الـائـتمـانـ،ـ مـخـاطـرـ رـأسـ الـمالـ،ـ مـخـاطـرـ سـعـرـ الفـائـدةـ،ـ وـمـعـدـلـ العـائـدـ عـلـىـ حقـوقـ الـمـلكـيـةـ،ـ مـعـدـلـ العـائـدـ عـلـىـ إـجمـالـيـ الأـصـولـ،ـ وـمـعـدـلـ القـوةـ الإـيرـادـيـةـ وـفقـاـ لـمـاـ هوـ مـبـيـنـ فـيـ الجـدـولـ رقمـ (4)ـ.

جدول رقم (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

مستوى المعنوية (SIG)	القيمة المحسوبة (T)	معامل الانحدار (B)	المتغيرات المستقلة
		-0.178	الثابت (Constant)
0.0016**	3.480	0.263	مخاطر السيولة
0.0947	-1.729	-0.73	مخاطر الائتمان
0.0008**	11.124	0.679	مخاطر رأس المال
0.0001**	4.389	0.282	مخاطر سعر الفائدة
0.7148	-0.269	-0.43	العائد على حقوق الملكية
0.1109	1.646	1.697	العائد على إجمالي الأصول
0.6049	-0.523	-0.267	معدل القوة الإيرادية
Model	R	R Square	Adjusted R Square
1	0.980	0.960	0.950
			Std Error of the Estimate

جدول رقم (5) نتائج معامل الارتباط بيرسون لعلاقة المتغيرات المستقلة بالأمان المصرفى

Pearson correlation	LR	CR	CPR	IR	ROE	ROA	RP
BH Person Correlation	0.549	-0.311	0.903	0.638	-0.070	0.297	-0.098

**correlation is significant at the 0.01 level
* correlation is significant at the 0.05 level

$$BH = -0.178 + 0.263 LR - 0.73 CR + 0.679 CPR + 0.282 IR - 0.43 ROE + 1.697 ROA - 0.267 RP) \quad (+E_t)$$

1.2.10 اختبار الفرضية الثامنة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وبين درجة الأمان المصرفى السوري.

يظهر الجدولان (4) و(5) وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وبين درجة الأمان المصرفى السوري ($sig: 0.0001 < 0.01$)، معامل بيرسون للارتباط موجب (0.549)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار موجب (0.263) عند مستوى دلالة 1% وقيمة T (القيمة المحسوبة) موجبة (3.480)، وبالتالي كلما ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي المطلوبات بنسبة 10% ارتفعت درجة الأمان المصرفى بنسبة 2.63%， وعليه يمكن قبول الفرضية الثامنة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (شاهدين وصبحاً، 2011) من حيث وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفى الفلسطيني، إذ بينت الدراسة أنه كلما ارتفعت درجة السيولة بنسبة 10% تزداد درجة الأمان المصرفى بنسبة 0.48%. ومن خلال مقارنة النتائجتين السابقتين يمكن الاستنتاج أن حساسية الأمان المصرفى السوري لمخاطر السيولة أكبر من حساسية نظيرتها الفلسطينية. وفي سياق متصل، خالفت نتائج هذه الدراسة ما توصلت إليه دراسة (خربيش وأخرون 2004) والتي توصلت بدورها لوجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية للعلاقة بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفى الأردني.

2.2.10 اختبار الفرضية التاسعة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وبين درجة الأمان المصرفى السوري.

يظهر الجدولان (4) و(5) وجود علاقة ارتباط سالبة غير ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وبين درجة الأمان المصرفى السوري ($sig: 0.0947 > 0.05$)، معامل بيرسون للارتباط سالب (-0.311)، كما تبين من تحليل

الانحدار الخطـي أن معـامل الانـحدار سـالب (-0.73) عـند مـستوى دـلـلة 5% وـقيـمة T (الـقيـمة المـحسـوـبة) سـالـبة (-1.729). وبـالتـالي يـمـكـن رـفـض الفـرضـيـة التـاسـعـة والـقـبـول بالـفـرضـيـة البـدـيلـة من حـيث عدم وجـود دـلـلة إـحـصـائـية لـعـلاقـة الـإـرـتـباط الـإـرـتـباط الـضـعـيفـة بـأـن المـصـارـف السـورـيـة الـخـاصـة بـالـمـجـمـل لمـتـوـسـع فـي مـنـجـة الـإـنـتمـان بـالـصـورـة الـتـي تـبـرـز التـأـثـير السـلـبـي المـلـمـوس عـلـى درـجـة الأمـان المـصـرـفيـ، هـذـا فـضـلـاً عـنـ أـنـ قـسـمـ منـ الـبـنـوـكـ الـخـاصـة السـورـيـة تمـ تـأـسـيـسـهـ فـي بـدـايـةـ عـامـ 2007ـ وـمـنـهـ مـنـ تـأـسـيـسـهـ فـيـ عـامـ 2008ـ. وـتـنـقـقـ إـشـارـةـ العـلـاقـةـ السـالـبةـ مـعـ ماـ تـوـصـلـتـ إـلـيـهـ دـرـاسـةـ (شاـهـيـنـ وـصـبـاحـ، 2011ـ)ـ مـنـ حـيثـ وجـودـ عـلـاقـةـ اـرـتـباطـ سـالـبةـ ذاتـ دـلـلةـ إـحـصـائـيةـ بـيـنـ مـخـاطـرـ الـإـنـتمـانـ وـدـرـجـةـ الأمـانـ المـصـرـفيـ الـفـلـسـطـينـيـ،ـ حـيثـ بـيـنـتـ الـدـرـاسـةـ أـنـ كـلـماـ اـرـتـقـعـتـ هـوـامـشـ الـإـنـتمـانـ بـنـسـبـةـ 10%ـ تـنـخـضـ درـجـةـ الأمـانـ المـصـرـفيـ بـنـسـبـةـ 1%ـ.ـ وـفـيـ ذاتـ السـيـاقـ،ـ تـنـقـقـ العـلـاقـةـ السـالـبةـ هـذـهـ مـعـ ماـ تـوـصـلـتـ إـلـيـهـ دـرـاسـةـ (خـريـوشـ وـآخـرـونـ 2004ـ)ـ وـالـتـيـ تـوـصـلـتـ بـدـورـهـاـ لـوـجـودـ عـلـاقـةـ اـرـتـباطـ عـكـسـيـةـ ذاتـ دـلـلةـ إـحـصـائـيةـ للـعـلـاقـةـ بـيـنـ مـخـاطـرـ الـإـنـتمـانـ وـدـرـجـةـ الأمـانـ المـصـرـفيـ الـأـرـدـنـيــ.

3.2.10 اختبار الفرضية العاشرة:

- تـوـجـدـ عـلـاقـةـ ذاتـ دـلـلةـ إـحـصـائـيةـ بـيـنـ مـخـاطـرـ رـأـسـ الـمـالـ وـدـرـجـةـ الأمـانـ المـصـرـفيـ السـورـيــ.ـ يـظـهـرـ الجـدولـانـ (4ـ)ـ وـ(5ـ)ـ وجـودـ عـلـاقـةـ اـرـتـباطـ مـوجـبـ ذاتـ دـلـلةـ إـحـصـائـيةـ بـيـنـ مـخـاطـرـ رـأـسـ الـمـالـ وـبـيـنـ درـجـةـ الأمـانـ المـصـرـفيـ السـورـيـ (sig < 0.01: 0.0008)،ـ معـاملـ بـيـرسـونـ لـلـإـرـتـباطـ مـوجـبـ (0.903)،ـ كـمـ تـبـيـنـ منـ تـحلـيلـ الـإـنـحدـارـ الخطـيـ أـنـ معـاملـ الانـحدـارـ مـوجـبـ (0.679)ـ عـندـ مـسـتـوىـ دـلـلةـ 1%ـ وـقـيـمةـ T (الـقـيـمةـ المـحسـوـبةـ)ـ مـوجـبـةـ (11.124).ـ وـبـالتـاليـ كـلـماـ اـرـدـادـتـ مـلاـءـةـ رـأـسـ الـمـالـ بـنـسـبـةـ 10%ـ اـرـتـقـعـتـ درـجـةـ الأمـانـ المـصـرـفيـ بـنـسـبـةـ 6.79%，ـ وـبـالتـاليـ يـمـكـنـ قـبـولـ الفـرضـيـةـ الـعاـشرـةـ.ـ وـتـنـقـقـ هـذـهـ النـتـيـجـةـ مـعـ ماـ تـوـصـلـتـ إـلـيـهـ دـرـاسـةـ (شاـهـيـنـ وـصـبـاحـ، 2011ـ)ـ منـ حـيثـ وجـودـ عـلـاقـةـ اـرـتـباطـ مـوجـبـ ذاتـ دـلـلةـ إـحـصـائـيةـ بـيـنـ مـخـاطـرـ رـأـسـ الـمـالـ وـدـرـجـةـ الأمـانـ المـصـرـفيـ الـفـلـسـطـينـيـ،ـ حـيثـ بـيـنـتـ الـدـرـاسـةـ أـنـ كـلـماـ اـرـدـادـتـ مـلاـءـةـ رـأـسـ الـمـالـ بـنـسـبـةـ 10%ـ تـزـدـادـ درـجـةـ الأمـانـ المـصـرـفيـ بـنـسـبـةـ 1.68%.ـ وـمـنـ خـلـالـ مـقـارـنـةـ النـتـيـجـاتـ السـابـقـتـينـ يـمـكـنـ الـاستـتـنـاجـ أـنـ درـجـةـ الأمـانـ المـصـرـفيـ السـورـيـ أـكـثـرـ تـأـثـرـاـ بـمـلاـءـةـ رـأـسـ الـمـالـ المـصـارـفـ منـ نـظـيرـتـهاـ الـفـلـسـطـينـيـةـ.ـ وـفـيـ سـيـاقـ مـتـصـلـ،ـ خـالـفـتـ نـتـيـجـاتـ هـذـهـ الـدـرـاسـةـ ماـ تـوـصـلـتـ إـلـيـهـ دـرـاسـةـ (خـريـوشـ وـآخـرـونـ 2004ـ)ـ وـالـتـيـ تـوـصـلـتـ بـدـورـهـاـ لـوـجـودـ عـلـاقـةـ اـرـتـباطـ عـكـسـيـةـ ذاتـ دـلـلةـ إـحـصـائـيةـ للـعـلـاقـةـ بـيـنـ مـخـاطـرـ رـأـسـ الـمـالـ وـدـرـجـةـ الأمـانـ المـصـرـفيـ الـأـرـدـنـيــ.

4.2.10 اختبار الفرضية الحادية عشر:

- تـوـجـدـ عـلـاقـةـ ذاتـ دـلـلةـ إـحـصـائـيةـ بـيـنـ مـخـاطـرـ سـعـرـ الـفـائـدـ وـبـيـنـ درـجـةـ الأمـانـ المـصـرـفيـ السـورـيــ.ـ يـظـهـرـ الجـدولـانـ (4ـ)ـ وـ(5ـ)ـ وجـودـ عـلـاقـةـ اـرـتـباطـ مـوجـبـ ذاتـ دـلـلةـ إـحـصـائـيةـ بـيـنـ مـخـاطـرـ سـعـرـ الـفـائـدـ وـبـيـنـ درـجـةـ الأمـانـ المـصـرـفيـ السـورـيـ (sig < 0.01: 0.0001: 0.00001)،ـ معـاملـ بـيـرسـونـ لـلـإـرـتـباطـ مـوجـبـ (0.638)،ـ كـمـ تـبـيـنـ منـ تـحلـيلـ الـإـنـحدـارـ الخطـيـ أـنـ معـاملـ الانـحدـارـ مـوجـبـ (0.282)ـ عـندـ مـسـتـوىـ دـلـلةـ 1%ـ وـقـيـمةـ T (الـقـيـمةـ المـحسـوـبةـ)ـ مـوجـبـةـ (4.389).ـ وـتـشـيرـ هـذـهـ النـتـيـجـةـ إـلـىـ أـنـ اـرـتـقـاعـ سـعـرـ الـفـوـائـدـ (عنـ مـسـتـوىـ الـفـوـائـدـ السـائـدـ فـيـ فـتـرـةـ الـدـرـاسـةـ)ـ بـنـسـبـةـ 10%ـ سـيـؤـديـ إـلـىـ اـرـتـقـاعـ درـجـةـ الأمـانـ المـصـرـفيـ بـنـسـبـةـ 2.82%，ـ وـبـالتـاليـ يـمـكـنـ قـبـولـ الفـرضـيـةـ الـحـادـيـةـ عـشـرـ.ـ وـتـنـقـقـ هـذـهـ النـتـيـجـةـ مـعـ ماـ تـوـصـلـتـ إـلـيـهـ دـرـاسـةـ (شاـهـيـنـ وـصـبـاحـ، 2011ـ)ـ منـ حـيثـ وجـودـ عـلـاقـةـ اـرـتـباطـ مـوجـبـ ذاتـ دـلـلةـ إـحـصـائـيةـ بـيـنـ مـخـاطـرـ سـعـرـ الـفـائـدـ وـدـرـجـةـ الأمـانـ المـصـرـفيـ الـفـلـسـطـينـيـ،ـ حـيثـ بـيـنـتـ الـدـرـاسـةـ أـنـ اـرـتـقـاعـ سـعـرـ الـفـوـائـدـ عنـ مـسـتـوىـ الـسـائـدـ بـنـسـبـةـ 10%ـ يـؤـديـ إـلـىـ اـرـتـقـاعـ درـجـةـ الأمـانـ المـصـرـفيـ بـنـسـبـةـ 0.5%.ـ وـمـنـ خـلـالـ مـقـارـنـةـ النـتـيـجـاتـ السـابـقـتـينـ 10%ـ يـؤـديـ إـلـىـ اـرـتـقـاعـ درـجـةـ الأمـانـ المـصـرـفيـ بـنـسـبـةـ 0.5%.ـ وـمـنـ خـلـالـ مـقـارـنـةـ النـتـيـجـاتـ السـابـقـتـينـ

السابقتين يمكن الاستنتاج أن درجة الأمان المصرفى السورى أكثر تأثراً بغيرات أسعار الفوائد من نظيرتها الفلسطينية. وفي سياق متصل، خالفت نتائج هذه الدراسة ما توصلت إليه دراسة (خريوش وآخرون 2004) والتي توصلت بدورها لوجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية للعلاقة بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفى الأردنى.

5.2.10 اختبار الفرضية الثانية عشر:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية وبين درجة الأمان المصرفى السورى. يظهر الجدولان (4) و(5) وجود علاقة ارتباط سالبة غير ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية وبين درجة الأمان المصرفى السورى ($\text{sig: } 0.7148 > 0.05$), معامل بيرسون لارتباط سالب (-0.070)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار سالب (-0.43) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T (القيمة المحسوبة) سالبة (-0.269). وبالتالي يمكن رفض الفرضية الثانية عشر والقبول بالفرضية البديلة من حيث عدم وجود دلالة إحصائية لعلاقة الارتباط بين المتغيرين. وتعود العلاقة الضعيفة السابقة إلى عدم إدارة المصارف السورية لأرباحها وأموالها الخاصة بالشكل الذي يظهر التأثير المهم للعائد على حقوق الملكية على درجة الأمان المصرفى، هذا فضلاً عن أن بند حقوق الملكية للمصارف قد طرأ عليه العديد من التغييرات الجزئية، من خلال إلزم مصرف سوريا المركزي للمصارف الخاصة السورية بزيادة رأس مالها بالتدريج من (1.5 مليار ليرة سورية) إلى حدود (6 مليارات سورية) خلال فترة الدراسة، وفيما يتعلق بإشارة العلاقة فتفسر بنزعة المصارف للحفاظ على مستويات مرتفعة للأمان تدفعه للاستثمار في مجالات ذات مخاطر منخفضة كالقروض منخفضة المخاطر وسندات الخزينة، وبالتالي تحقيق عائد أقل على حقوق الملكية (Ongore and Kusa, 2013)، ومن جهة أخرى، خالفت نتائج هذه الدراسة ما توصلت إليه دراسة (خريوش وآخرون 2004) والتي توصلت بدورها لوجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية للعلاقة بين العائد على حقوق الملكية ودرجة الأمان المصرفى الأردنى.

6.2.10 اختبار الفرضية الثالثة عشر:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي الأصول وبين درجة الأمان المصرفى السورى. يظهر الجدولان (4) و(5) وجود علاقة ارتباط موجبة غير ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي الأصول وبين درجة الأمان المصرفى السورى ($\text{sig: } 0.1109 > 0.05$), معامل بيرسون لارتباط موجب (0.297)، كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار موجب (1.697) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T موجبة (1.646). وعلىه يمكن رفض الفرضية الثالثة عشر والقبول بالفرضية البديلة من حيث عدم وجود دلالة إحصائية لعلاقة الارتباط بين المتغيرين. ويعمل ضعف العلاقة السابقة بأن أصول المصارف الخاصة السورية لا تتمكن من توليد العائد الكافي الذي يظهر تأثيرها في درجة الأمان المصرفى السورى، وفيما يتعلق بإشارة العلاقة، فتنتفق النتيجة السابقة مع ما توصلت إليه دراسة (شاھین وصباح، 2011) من حيث وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفى الفلسطينى، حيث بينت الدراسة أن زيادة معدل العائد على إجمالي الأصول بنسبة 10% يؤدي لزيادة درجة الأمان المصرفى بنسبة 11.2%. وفي ذات السياق، وافقت إشارة العلاقة السابقة ما توصلت إليه دراسة (خريوش وآخرون 2004) والتي توصلت بدورها لوجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية للعلاقة بين العائد على إجمالي الأصول ودرجة الأمان المصرفى الأردنى، وبينت أنه كلما ازداد معدل العائد على إجمالي الأصول بنسبة 10% كلما تحسنت درجة الأمان المصرفى الأردنى بنسبة 2.45%.

7.2.10 اختبار الفرضية الرابعة عشر:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل القوة الإيرادية وبين درجة الأمان المصرفية السوري.

يظهر الجدولان (3) و (4) وجود علاقة ارتباط سالبة غير ذات دلالة إحصائية بين معدل القوة الإيرادية وبين درجة الأمان المصرفية السوري ($0.05 > 0.0049$, معامل بيرسون للارتباط سالب (-0.098), كما تبين من تحليل الانحدار الخطي أن معامل الانحدار سالب (-0.267) عند مستوى دلالة 5% وقيمة T (القيمة المحسوبة) سالبة (-0.523). وبالتالي يمكن رفض الفرضية الرابعة عشر والقبول بالفرضية البديلة من حيث عدم وجود دلالة إحصائية لعلاقة الارتباط بين المتغيرين. ويمكن تفسير هذه النتيجة بكل مشابه للتفسير الخاصة بعلاقة معدل القوة الإيرادية بكفاية رأس المال، من حيث إن ضعف الأداء التشغيلي للأصول المشاركة فعلاً في العمليات العادي للمصارف، الأمر الذي أدى في النهاية لانخفاض معدل القوة الإيرادية وانعكاسه سلباً على درجة الأمان المصرفية.

بالإضافة لما سبق، يظهر الجدول رقم (4) أن معامل التحديد (Adjusted R Square) يبلغ 0.95، مما يشير إلى أن العوامل المدروسة مجتمعة تؤثر في درجة الأمان المصرفية السوري بما يعادل 95%， وأن العوامل كافة المستقلة المدروسة تفسر ما نسبته 95% من التغييرات التي تحدث في المتغير التابع (الأمان المصرفي) بالاعتماد على معامل الانحدار.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. تظهر نتائج الدراسة أهمية تمنع المصارف السورية بمستوى جيد من السيولة، الأمر الذي يوفر لها المقدرة اللازمة للوفاء بالتزاماتها وبمتطلبات الجهات الرقابية (كمصرف سورية المركزي)، حيث تشير النتائج إلى أن ارتفاع درجة سيولة المصارف السورية بنسبة 10% يؤدي إلى ارتفاع درجة الأمان المصرفية السوري بنسبة 2.63%. كما يمتد تأثير مخاطر السيولة إلى كفاية رأس المال، حيث تبين الدراسة أن مخاطر السيولة تؤثر سلباً لكن بدرجة محدودة على كفاية رأس المال السوري.
2. عادةً ما تتعرض المصارف لأنواع مختلفة من المخاطر، وتصنف مخاطر الائتمان كأحد أهم هذه الأنواع. وتظهر نتائج الدراسة الأثر السلبي للتوجه في منح الائتمان على كفاية رأس المال المصرفي، حيث أن ارتفاع هوماش الائتمان بنسبة 10% يؤدي إلى تأثير كفاية رأس المال المصرفية السورية سلباً بنسبة 1.65%. هذا، ولا يقتصر التأثير السلبي لمخاطر الائتمان على كفاية رأس المال فحسب، بل يمتد تأثيره السلبي في درجة الأمان المصرفية السورية ولكن بصورة ضعيفة.
3. بينت نتائج الدراسة أن لملاحة رأس المال المصرفية تأثيراً مهماً في كل من درجة الأمان وكفاية رأس المال المصرفية السورية، حيث كلما ازدادت ملاحة رأس المال بنسبة 10% تزداد معها كل من درجة الأمان المصرفية السورية بنسبة 6.79%， وكفاية رأس المال المصرفية السورية بنسبة 3.51%.
4. تتأثر درجة الأمان المصرفية السورية بشكل هام بالتغييرات التي تطرأ على معدلات الفائدة، وتناسب معها طرداً، فإن ارتفعت أسعار الفوائد عن المستويات السائدة لسعر الفائدة خلال فترة الدراسة (2007-2011) بنسبة 10% ستزداد معها درجة الأمان المصرفية السورية بنسبة 2.82%. وفي سياق متصل، تتناسب مخاطر سعر الفائدة طرداً مع كفاية رأس المال المصرفية السورية ولكن بصورة ضعيفة.

5. تبين الدراسة أن معدل العائد على حقوق الملكية يتمتع بقدرة تأثير هامة على كفاية رأس المال المصرفي السوري، إذ يرتبط معه العلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية، حيث كلما ازداد معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 10% تخفض معه نسبة كفاية رأس المال بنسبة 5.13%， ومن ناحية أخرى، توجد علاقة ارتباط سلبية ضعيفة بين العائد على حقوق الملكية وبين درجة الأمان المصرفي.

6. يرتبط العائد على إجمالي الأصول بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع كفاية رأس المال المصرفي السوري، حيث كلما ارتفع العائد على إجمالي الأصول بنسبة 10% تزداد معه كفاية رأس المال بنسبة 51.57%. وفي سياق متصل، توجد علاقة طردية ضعيفة بين العائد على إجمالي الأصول وبين درجة الأمان المصرفي.

7. يرتبط معدل القوة الإيرادية بعلاقة سلبية ضعيفة مع درجة الأمان المصرفي، كما يرتبط معدل القوة الإيرادية بعلاقة موجبة ضعيفة مع كفاية رأس المال المصرفي السوري.

التصنيفات:

1. ضرورة الحفاظ على مستويات سيولة جيدة في المصارف السورية، نظراً لدورها المهم والإيجابي في رفع مستوى الأمان المصرفي السوري. والالتزام بقرارات الجهات الناظمة (كمصرف سوريا المركزي) فيما يتعلق بالحفاظ على مستويات السيولة المقررة لدى كل مصرف.

2. الالتزام بضوابط منح الائتمان من حيث تغطية المخاطر المرتبطة به، والتقليل ما أمكن من الخسائر التي قد تلحق بالمصارف نتيجة أي خلل أثناء اتخاذ القرار الائتماني أو في المراحل المختلفة التي تلي عملية اتخاذ هذا القرار.

3. الحفاظ على مستويات مرتفعة لملاءة رأس المال في المصارف السورية. إذ يعتبر من المفيد التزام المصارف بقرارات زيادة رأس المال لما لهذه الزيادة من تأثير إيجابي على درجة الأمان المصرفي السوري.

4. أهمية دراسة الجوانب كافة التي تتأثر بأي تحرك في أسعار الفائدة من استثمار، تضخم، كساد، أمان مصري وغيرها قبل اتخاذ أي قرار لزيادة أو تخفيض أسعار الفوائد. حيث تمت الإشارة سابقاً إلى أن أسعار الفوائد ترتبط بشكل موجب مع درجة الأمان المصرفي، إذ أن ارتفاع أسعار الفوائد يؤدي إلى جذب المزيد من الودائع، وبالتالي تحسين درجة سيولة المصارف، كما أن هذا الارتفاع سيحد من التوسع في منح الائتمان نتيجة ارتفاع تكاليف الاقتراض، لكن هذا الإجراء يؤثر في الوقت عينه على الاستثمار وعلى الاقتصاد ككل.

5. الاهتمام باستثمار أموال المساهمين وكافة أصول المصارف بالشكل الذي يسهم في تعظيم العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية ويعطي وجودها واستمراريتها. وبمعنى آخر، السعي لتعظيم عوائد المصرف في إطار الاستثمارات المقبولة المخاطر، دون ترك المصارف السورية عرضة للانكشاف أمام المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها نتيجة الاستثمار في مجالات مرتفعة المخاطر.

المراجع:

- ABUSHARBA, M. T.; TRIYUWONO, I.; ISMAIL, M.; RAHMAN, A. F. *Determinants 1 of Capital Adequacy Ratio in Indonesian Islamic Commercial Banks*, Global Review of Accounting and Finance, Australia, Vol. 4. No. 1, 2013, 159-170.
1. ALTAMIMI , M. K. A.; OBEIDAT, F. S.; *Determinants of Capital Adequacy in Commercial Banks of Jordan – An Empirical Study*, International Journal of Academic Research in Economics and Management Science, Pakistan, Vol. 2. No. 4, 2013, 44-58.
 2. BOKHARI, H. I.; ALI, M. S.; SULTAN, K. *Determinants of Capital Adequacy Ratio in Banking Sector an Empirical Analysis from Pakistan*, Academy of Contemporary Research Journal, Pakistan, Vol. 2. No. 1, 2013, 1-9.
 3. BÜYÜKSALVARCI, A.; ABDIOĞLU, H . *Determinants of Capital Adequacy Ratio in Turkish Banks A Panel Data Analysis*, African Journal of Business Management, Nigeria, Vol. 5. No. 27, 2011, 11199-11209.
 4. ONGORE, O. K.; KUSA, B. G. *Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya*, International Journal of Economics and Financial Issues, Turkey, Vol. 3. No. 1, 2013, 237-255.
 5. Stgmiest, B. *Innovation And -14 Tradition: Adapting to change*, the 2nd international Conference, Emirates Institute for Banking & Financial Studies, U.A.E, 2001, P98.
 6. SANDRAJAN, V.; ERRICO, L. *Islamic Financial Institution and Products in the Global Financial System: Key Issues in Risk Management and Challenges Ahead*, IMF, Working Paper, 2002, 19.
 7. MITCHELL, K. *Capital Adequacy at Commercial Banks*, Economic Review, USA, 1984, 17-30.
 8. VENNET, R. V.; JONGHE, O. D.; BAELE, L. *Bank Risks and The Business Cycle*, Working Paper, University of Gent , Belgium, 2004, 14.
 9. YUNJUAN, L.; SHISHUN, X. *Effectiveness of China's Commercial Banks' Capital Adequacy Ratio Regulation a Case Study of the Listed Banks*, Interdisciplinary Journal of contemporary Research in Business, UK, Vol. 4. No. 1, 2012, 58-68.
 10. المليجي، هشام. الحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية دراسة تطبيقية. المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر ، العدد 26، 2002، 412-329.
 11. الشعار، محمد نضال. *أسس العمل المصرفى الإسلامي والتقاليد*. الجندي للطباعة والنشر ، سوريا، 2005 .512
 12. المخلافي، عبد العزيز. *تحليل كفاية رأس المال المصرفى وفق المعايير الدولية دراسة حالة المصادر اليمنية*. رسالة دكتوراه، اليمن، 2004 .271
 13. أبو زعير، باسل. *العوامل المؤثرة على ربحية المصادر التجارية العاملة في فلسطين خلال الفترة (1997-2004)*. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2006 .77
 14. بورقبة، شوقي. طريقة *Camels* في تقييم أداء البنوك الإسلامية. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية ، 2010 .18-1
 15. شاهين، علي عبد الله.; صباح، بهية مصباح. *أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفى الفلسطيني*. مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، فلسطين، 2011 .29-1

16. صباح، بهية مصباح. العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2008، 121.
17. شكاره، موفق عباس باقر. تقويم أداء المصادر بموجب معايير *Camels*، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد السادس، العدد 18، العراق، 2012، 134-154.
18. خريوش، حسني علي.; الزعبي، خالد عبد العال.; العبادي، محمد عيسى. العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد 18، العدد 2، المملكة العربية السعودية، 2004، 59-77.
19. رشيد، مصطفى كامل، مدى إمكانية استجابة المصادر العربية لمتطلبات لجنة بازل مع إشارة إلى العراق، مجلة الاقتصاد والإدارة، الجامعة المستنصرية، العدد 67، العراق، 2007، 236-263.